A realistic vision of the ration card system in Iraq for the duration (1997-2003) and (2017-2003)

رؤية واقعية لنظام البطاقة التموينية في العراق للمدة (1997ـ2003) و (2017ـ2003)

أ.د. مناهل مصطفى عبد الحميد / جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد
الباحث / إشراق طالب
Eshraq.talib@gmail.com

OPEN ACCESS
P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:23/5/2018
Accepted: 4/9/2018

المستخلص:

قامت الباحثة بألقاء الضوء على واقع نظام التموين في العراق قبل عام 2003 وكيف كانت البطاقة التموينية تمتاز بتنوع المفردات وتغطي حاجة السكان من السلع الأساسية ولها دور أساسي في انقاذ العراق من أزمة حقيقية في فترة الحصار الاقتصادي، بخاصة في ظل توجه الدولة نحو دعم القطاع الزراعي الذي أصبح في تلك الفترة قادر على سد نصف حاجة السوق من المواد الغذائية الأساسية. فضلا عن توفيرها الخزين الاستراتيجي لدى وزارة التجارة يكفي لمدة ستة اشهر، ولكن بعدا احداث 2003 والأزمات التي عصفت بالبلد و الأوضاع الأمنية غير المستقرة بدأت تتعالى الأصوات المطالبة بأصلاح نظام البطاقة التموينية باعتباره نظام يشكل عبئا على الموازنة العامة. وقد تم تقليص مفردات البطاقة التموينية خلال السنوات السابقة تطبيقا لشروط صندوق النقد الدولي أي الغاء الدعم الحكومي لكن على مراحل دون الاخذ بنظر الاعتبار مستوى دخل الفرد وواقع اقطاع الإنتاجي في العراق، بصورة عامة هناك العديد من العوامل أثرت على نظام التموين في العراق ولكن يعتبر تقليص مخصصات البطاقة التموينية عام 2004 ولغاية 2017 من أكثر العوامل تأثيرا على البطاقة التموينية.ونتيجة لذلك تم الغاء العديد من مفرداتها بصورة نهائية وتقليص كميات بعضها الاخر. واذا ماتم الغاء نظام التموين فعلى الدولة أنتقوم بتطوير نظام الحماية الاجتماعية لاحتواء الطبقات الفقيرة في العراق التي كانت تعتمد بصورة أساسية في معيشتها على البطاقة التموينية.

المصطلحات الرئيسة للبحث: مفردات البطاقة التموينية في العراق ، الدعم الحكومي .

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.110
Pages: 243- 257

*بحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة:

قامت الدولة بتلبية حاجة المواطنين من المواد الغذائية عن طريق استيراد السلع الأساسية ضمن نظام سمي بنظام البطاقة التموينية وهي أحد الوسائل الدعم الحكومي التي تتبعه الدولة عندما تمر بأزمة.
أن نظام التموين مر بعدة مراحل حتى أصبح نظام متكامل ومر بكثير من المشاكل والمعوقات حتى بخاصة بعد احداث عام 2003 وما رافقها من أوضاع امنية غير مستقرة تعالت أصوات من اجل أصلاح نظام البطاقة التموينية او الغائها باعتبارها عبئا على الموازنة العامة للدولة.

مشكلة البحث :

تقليص مفردات البطاقة التموينية رغم الزيادة الحاصلة في عدد السكان، أدى الى التوجه نحو القطاع الخاص لتلبية حاجات الافراد من السلع الأساسية، وهذا ما شكل عبئ إضافي على دخل المستهلك .

فرضية البحث :

إن تقليص مفردات البطاقة التموينية بعد عام 2003 سيؤدي الى زيادة العبء على دخل المستهلك وحدوث اخفاقات كثيرة لعدم قدرة الانتاج المحلي على مواجهة الطلب المتزايد على السلع الاساسية.

هدف البحث :

يهدف البحث تتبع التغييرات في توزيع مفردات البطاقة التموينية وبيان إثر ذلك على الطلب على السلع الاساسية المستوردة .

اهمية البحث :

تبرز أهمية البحث من خلال التعرف على تأثير تقليص مفردات البطاقة التموينية على الطبقة المتوسطة والفقيرة في المجتمع

حدود البحث :

1-الحدود المكانية: تناول البحث نظام التموين في العراق قبل وبعد 2003
2-الحدود الزمانية: اعتمد الباحث عل البيانات السنوية الخاصة بالبطاقة التموينية بالاعتماد على وزارة التجارة بالإضافة الى وزارة الزراعة ووزارة التخطيط للمدة من (1990 -2017)

منهجية البحث :

اعتمد الباحث على منهج التحليل الاستقرائي من خلال استعراض ادبيات البحث العلمي حول الموضوع في الابحاث والكتب والدوريات المتخصصة في مجال البطاقة التموينية في العراق والدول ذات الاقتصاد المشابه له، ومنهج التحليل الاستنباطي في استدلال البيانات وذلك بهدف تحليل تلك البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث.

المطلب الاول/ مراحل بناء البطاقة التموينية تطورها في العراق

اولا: نظام البطاقة التموينية في العراق

1- نظرة تاريخية لنظام البطاقة التموينية في العراق:

إن نظام البطاقة التموينية قد تم اتباعه في العراق بعد الحصار الاقتصادي الذي تعرض له البلد عام 1990 وذلك لمواجهة الظروف الاستثنائية التي مر فيها البلد في تلك الآونة. ان نظام البطاقة التموينية هو نظام يتم اتباعه عند حدوث ازمة او حرب او شحة في المواد الغذائية حيث الدولة تقوم بتطبيقه من خلال توزيع حصص من المواد الغذائية لجميع افراد المجتمع وتكون المواد الغذائية الموزعة أسعارها مدعومة من قبل الحكومة، نستنتج مما سبق ان نظام البطاقة التموينية هو وسيلة لتدخل الدولة في دعم أسعار المواد الغذائية عند حدوث أزمات اقتصادية بمساهمة جميع المؤسسات الحكومية وكذلك القطاع الخاص من خلال الإنتاج الزراعي للمواد الغذائية الضرورية لتوفير مفردات البطاقة بالإضافة لمساهمة القطاع الصناعي .

إن النظام البطاقة التموينية هو نظام يتبع عن حدوث ازمة او طارئ اذن هو نظام مؤقت يجب ان ينتهي بعد انتهاء الازمة (كاظم، كاظم: 8). ولكن لكثرة الازمات والحروب المتتالية التي مر بها العراق استمر العمل بنظام البطاقة التموينية حتى أصبحت نظاما اعتادت الدولة والشعب على الالتزام به لما يقارب 28 عام.

على الرغم من الحصار الاقتصادي والظروف الاستثنائية والضغوط الدولية التي تعرض لها العراق لكن نظام البطاقة التموينية استطاع ان يعمل في تلك المرحلة بصورة متميزة حيث ساهم بتخفيف الأعباء المعيشية بصورة كبيرة كما حقق العدالة لان جميع الافراد يستلمون جميع مفردات البطاقة بنفس الكمية والنوعية دون أي تمييز رغم قسوة الحصار (رشم،2008 :7).

قد ركزت جهود الحكومة من عام (1990-2003) على انتاج المحاصيل الزراعية التي تدخل ضمن البطاقة التموينية ولاسيما الحبوب كالقمح والرز واستطاع الإنتاج المحلي ان يسد حوالي 50% من حاجة البلد في أحسن حالاته كما فرضت الدولة على القطاع الخاص سياسات اقتصادية قاسية الغرض منها جعل القطاع الخاص يسوق انتاجه الى الدولة من اجل استمرار نظام البطاقة التموينية في تلبية احتياجات المواطنين من المواد الغذائية.

2- مراحل تطور نظام البطاقة التموينية في العراق:

أ- البطاقة التموينية قبل مذكرة التفاهم:

إن البطاقة التموينية خلال فترة التسعينات مرت بمرحلتين المرحلة الأولى: البطاقة التموينية قبل مذكرة التفاهم المرحلة الثانية: البطاقة التموينية بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) .

البطاقة التموينية قبل مذكرة التفاهم هي مرحلة اعتمدت فيها الدولة على الإنتاج المحلي من اجل توفير مفردات البطاقة التموينية وتوجهت الدولة نحو دعم القطاع الخاص وبذلك أعيد فتح الباب أمام ولوج القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية وبخاصة النشاط التجاري على أثر تطبيق سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي، دخل القطاع الخاص وبقوة في النشاط التجاري بعد عام 1991 أي بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق ، وتوقف صادراته النفطية التي تشكل النسبة الأكبر في الناتج المحلي للقطاع العام والناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، مما أدى ذلك إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى (93.0%) عام 1995.

حاولت الدولة بكل السبل سد الحد الأدنى من المواد الضرورية للافراد و دعم القطاع الزراعي استطاع ان يساهم بسد 50% من الطلب المحلي على المواد الغذائية حيث تضافرت جهود كل من القطاع العام والقطاع الخاص من اجل مواجهة الازمة وفرضت الدولة قوانين تمنع التجار من احتكار السلع الضرورية وقد عملت الدولة على دعم القطاع الزراعي بكل الوسائل، بحيث أصبح الريف العراقي ساحة عمل مستمرة، وتم ضم مساحات واسعة من المناطق الصحراوية والمتروكة بعد مد شبكات الري إليها، مما حقق طفرة في كميات الإنتاج والاكتفاء الذاتي، فقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من 31% في عقد الثمانينات إلى نحو 50% في نهاية عقد التسعينات وازدادت كمية الإنتاج السنوي من 1.391 مليون طن في عقد الثمانينات إلى 2.720 مليون طن، كما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من معظم السلع الغذائية الأخرى في عقد التسعينات (الشمري،2010).

استطاعت الحكومة حتى 1996عام ان تلبي حاجة السكان من المواد الغذائية بفضل دعم القطاعات الزراعية والصناعية المحلية بالإضافة الى الخزين الاستراتيجي الذي كان لدى الدولة ولكن بمرور السنوات وتزايد الضغوط الدولية اصبح القطاع الزراعي والتجاري غير قادر على تلبية نصف حاجة السوق لأن في ظل العقوبات المفروضة وعدم استيراد المكننة والآلات الحديثة والبذور المحسنة والاسمدة اصبح القطاع الزراعي يعاني ك بقية القطاعات من اثار الحصار الاقتصادي (عبد الرضا، الزيدي2012).

ب- **البطاقة التموينية بعد توقيع مذكرة التفاهم:**

ان توقيع العراق مع مجلس الامن على مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء 20- 5-1996وبعد تطبيق مذكرة التفاهم بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء عام 1996 التي أسهمتْ في تعزيز الصادرات النفطية العراقية (الية عمل مذكرة التفاهم وزارة التجارة 1996)،التي ازدادت من 88 إلف برميل عام 1996إلى495.1 إلف برميل عام 2002,0 وبذلك ارتفعت مساهمة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى 75%) عام 2002 مقابل انخفاض مساهمة القطاع الخاص إلى (25%) للعام نفسه وقد استطاعت الحكومة توفير مفردات البطاقة بنسبة اقل بسبب الحصار قد تم تقليص المفردات الى 13 مادة وقد قامت وزارة التجارة بالتعاقد مع شركات اجنبية من اجل استيراد المواد الغذائية وتقديمها للأفراد بأسعار مدعومة ، وفي عام 1999 تم تقديم الدعم للقطاع الخاص من خلال مذكرة التفاهم إذ تم إبرام عدة عقود مع شركات أردنية وسورية وتركية لاستيراد مواد أولية للقطاع الخاص وكذلك تم توقيع عقد مع شركة نوراي داش التركية لاستيراد المكائن والمعدات للقطاع الزراعي والصناعي (عبد الرضا،الزيدي،2012).

قد قامت الدولة باستيراد مفردات البطاقة وتنفيذ العملي لمذكرة التفاهم عام 1997 واستمر العمل بها حتى عام 2003 ومن خلال الجدول التالي ستوضح الكميات المواد الغذائية المدعومة من قبل الدولة وأسعار استيرادها خلال فترة الحصار الاقتصادي.

إذ تم تطبيق المذكرة على مراحل وتستغرق كل مرحلة 6 أشهر إذ تقوم الحكومة العراقية بأعداد قائمة مصنفة بالمواد التي تعتزم استيرادها لكل مرحلة وتقدم الى الأمين العام مع خطة توزيع تلك المفردات الى الافراد وتحال الى لجنة 661 في مجلس الأمن لاطلاع جميع الدول عليها ومصادقتها، وتتعاقد الحكومة العراقية مباشرة مع الموردين ويتم الدفع على شكل أقساط عن طريق البنك الفرنسي/ نيويورك تقابل عمليات التسليم الفعلي للعراق حسب المذكرة (الية عمل مذكرة التفاهم،وزارة التجارة/الشركة العامة للمواد الغذائية).

جدول (1) مفردات البطاقة التموينية للفرد الواحد شهريا قبل عام 2003

ت	المادة	الكمية/كغم
1	الطحين	9
2	السكر	3
3	الرز	2
4	الزيوت	1.250
5	الشاي	0.200
6	البقوليات	0.250
7	المنظفات	0.500
8	حليب الكبار	0.250
9	حليب الصغار	1.800

المصدر: وزارة التجارة –الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية-قسم التسويق والتوزيع

لقد شهدت مفردات البطاقة التموينية تغييرا من ناحية الكم والنوع والكم خلال السنوات قبل عام 2003 وشهدت نوع من الاستقرار النسبي من ناحية الكميات المستلمة من قبل المواطنين.

بعد احداث عام2003 والسنوات اللاحقة بدأ يحصل التعثر في عمليات التعاقد والتجهيز لمفردات البطاقة التموينية وهذا ما اثر سلبا على مفرداتها من حيث رداءة المواد المجهزة وحصول نقص في الكميات المجهزة للإفراد، وقد تم الاستغناء عن عدد من المواد منها البقوليات والشاي والمنظفات والسبب هو تخفيض مخصصات البطاقة التموينية في الموازنة العامة للدولة نتيجة ضغوط صندوق النقد الدولي .

جدول (2) مفردات البطاقة التموينية بعد عام (2003)

ت	المادة	الكمية/كغم
1	الطحين	9
2	الرز	3
3	السكر	2
4	الزيوت	1.250

المصدر:وزارة التجارة- الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية-قسم التسويق

وفيما يلي بيانات توضح الكميات التي قامت باستيرادها وزارة التجارة حسب مذكرة التفاهم

الجدول (3) مفردات البطاقة التموينية في العراق للمدة من 1997-1999

المادة	الكميات 1997	الأسعار$1997	الكميات 1998	الأســـــعار$ 1998	الكميات 1999	الأسعار$1999
الطحين	535221	201	649007	217	762806	220
الرز	535221	301	649007	310	762806	314
سكر	335906	376	565968	324	50540	273
شاي	20090	2006	48564	2230	35566	1767
غذاء اطفال	------	-----	1500	----	5110	-----
حليب أطفال	8081	2897	23521	2839	19967	2783
حليب كبار	-----	-----	8630	2621	60948	2404
سمن نباتي	182137	800	251866	855	303760	731
زيت سائل	_____	-----	------	----	------	-----
جبن معلب	_____	------	1801	-----	12479	-----
مساحيق	480601	695	118994	712	95801	688
صوابين	36567	870	67473	921	77020	843
حمص	32292	427	39765	489	22342	503
عدس	51478	689	42307	689	39379	600
فاصوليا	86195	719	78940	751	27734	668
ملح	20292	-----	41000	----	35746	----

المصدر: وزارة التجارة /الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ، قسم التخطيط والمتابعة .

ان الاعتماد على استيراد المواد الغذائية حسب مذكرة التفاهم كانت نتيجة ضغوطات دولية وتراكمات لسياسات اقتصادية خاطئة بالإضافة الى الظروف البلد الاستثنائية من الحروب والمتتالية وتوجه الانفاق الحكومي نحو تمويل الانفاق العسكري واستنزاف موارد البلد المالية واهمال قطاعات الإنتاج المهمة كل هذه العوامل عمقت المشكلة الغذائية كما ان تدفق العوائد النفطية والتي استطاعت الدولة من خلالها دعم استيراد المواد والسلع الغذائية الأجنبية وليس إنفاقها على القطاع الزراعي المحلي، مما أدى إلى توفر الغذاء بأسعار زهيدة وبنوعيات جيدة جعل الإنتاج المحلي غير قادر على منافسته خاصة في ظل تخلف الوسائل والمكننة المستخدمة في القطاع الزراعي وان اتفاقية النفط مقابل الغذاء أدت الى زيادة تخلف القطاع الزراعي واصبح غير قادر على تلبية الطلب المحلي ، ويلاحظ ان في عام 1997 قام العراق باستيراد ما يقارب(1,253,639) مليون طن من المواد الغذائية باجمالي سعر(9,479)دولار وقد كان عدد السكان حوالي (22046) مليون اما في عام 1998 فقد ازدادت الكميات المستوردة من المواد الغذائية الى (1,290,329) مليون طن وبمعدل سعر مرتفع مقارنة مع السنة السابقة ما يقارب (12,431) الف دولار وذلك بسبب إضافة مواد جديدة منها غذاء الأطفال والجبن المعلب وكذلك زيادة كميات بقية المواد وان الزيادة قد تكون بسبب زيادة حجم السكان وبذلك سيزداد الطلب على السلع الضرورية لا دامة الحياة او بسبب ضعف إمكانية الإنتاج المحلي في تغطية جزء من الطلب المحلي ويلاحظ في عام 1999 ان اجمالي المواد الغذائية التي تم استيرادها بموجب مذكرة التفاهم انخفضت كمياتها بصورة ملحوظة لجميع المفردات تقريبا ماعدا غذاء الأطفال الذي ازدادت كميته الى (5110) طن بعد ان كان (1500) طن وان اجمالي المواد الغذائية المستوردة (513,008) طن باجمالي سعر(11,260) دولار وهو اقل من سعر 1998 بسبب انخفاض الكمية المستوردة من قبل الحكومة رغم الزيادة الملحوظة في عدد السكان من (22702) مليون في عام 1998 الى (23372) مليون في عام 1999 وقد قامت الأمم المتحدة عن طريق توصيات الأمين العام بزيادة الاستيرادات للحاجات ذات الأولوية الإنسانية من مواد طبية وغذائية مقابل استقطاع مبلغها من صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية (حسب قرار مجلس الامن 1143 عام 1997)

جدول (4) مفردات البطاقة للمدة (2000-2002)

المادة	الكميات2000	الاسعار 2000	الكميات 2001	الاسعار 2001	الكميات 2002	الاسعار 2002
الطحين	3175573	220	3760041	219	1823320	234
الرز	941489	309	1084648	328	1084648	337
سكر	730525	288	598446	361	1142145	347
شاي	44783	1604	43705	1565	118850	1517
غذاء طفل	4650	-----	7008	------	6188	----
حليب أطفال	32247	2800	19367	3413	41322	2542
حليب كبار	108958	2372	118202	2940	139896	0
سمن نباتي	386161	622	396027	557	356488	632
زيت سائل	------	-----	----	----	-----	-------
جبن معلب	730	---	------	---	------	-----
مساحيق	111294	671	115788	739	192655	686
صوابين	64023	688	71280	650	90239	691
حمص	----	570	49657	653	41789	0
عدس	88478	605	162040	598	79495	0
فاصوليا	21570	715	78491	787	117369	797
ملح	30068		44863		34855	

المصدر: وزارة التجارة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ، قسم التخطيط والمتابعة والشركة العامة لتجارة الحبوب- قسم التخطيط والمتابعة.

يتضح من الجدول اللاحق(4) انه في عام 2000 فقد ارتفعت كمية المواد المستوردة بسبب زيادة حاجة السكان للمواد الغذائية الضرورية الى (1,623,487) طن بسعر (14,827) دولار بسبب الزيادة الملحوظة للسكان حيث بلغ عدد السكان (24086) مليون نسمة ،وبارتفاع بسيط في الكميات لعام 2001 (1,704,874) طن وبأجمالي سعر (12,263) دولار مع زيادة مستمرة بعدد السكان حيث بلغ عدد السكان (24813) مليون وفي عام 2002 شهدت هذه السنة زيادة كبيرة في معدلات الاستيرادات بسبب الزيادة السكان الى يقارب مليون ونصف نسمة زيادة عن السنة السابقة (25565)مليون نسمة واصبح بذلك اجمالي المستورد من مفردات البطاقة (2,220,803) طن وبإجمالي سعر (7,212)دولار وان انخفاض الأسعار يعود الى عدم توفر بيانات عن أسعار بعض المفردات كالبقوليات وحليب الكبار وغذاء الأطفال وذلك بسبب الحرب التي أدت الى اتلاف وحرق عدد كبير من الوزرات وضياع الكثير من المعلومات المهمة من اجل وضع خطط اقتصادية ناجحة ، ونستنتج من مما سبق ان الزيادة في الاستيرادات ترافق الزيادة في السكان وزيادة حاجة الافراد للسلع الضرورية وان كل زيادة في الاستيرادات تقابلها زيادة في صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية بمقدار يسدد مبالغ المواد المصدرة للعراق حسب قرار مجلس الأمم المتحدة ويتم تقدير الزيادة في الاستيرادات من قبل لجنة خاصة في مجلس الامن حسب تقديرهم للأوضاع الإنسانية في العراق

ثالثا:- الصعوبات والمشكلات التي واجهت نظام البطاقة التموينية

ان هناك عدد من المشكلات والصعوبات مر بيها تطبيق نظام التموين في الفترة من 1990 ولغاية 2002 ومن الصعوبات التي رافقت تطبيق البطاقة ما يلي:

1- مشكلة اتباع طريقة الاستيراد من خلال الوسطاء: ان معظم الاستيرادات لا تأتي من المناشئ الرئيسية للسلع الأساسية وانما عبر شركات وسيطة مما فتح المجال امام المتلاعبين والفاسدين إداريا للحصول على أرباح غير مشروعة .

2- المشكلة المالية: حيث ان الدولة في هذه الفترة كانت تعاني من انخفاض في ارصدتها النقدية واحتياطيها من العملات الأجنبية لان الحرب الإيرانية وحرب الخليج استنزفت الكثير من موارد الدولة المالية واضعفت قدرتها على تمويل استيرادها للسلع الغذائية. حيث وجهت الدولة جل اهتمامها على توفير مفردات البطاقة التموينية بغض النظر عن الجودة والصلاحية، وبعدها جاءت مذكرة التفاهم ووافقت الحكومة العراقية التوقيع عليها بعد ان رفضت سابقا التوقيع عليها وتم تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء تحت اشراف الأمم المتحدة.

3- مشكلة المطاحن والطحين والخبز: ان المطاحن الحكومية وكذلك المطاحن الخاصة كانت غير قادرة على تلبية الطلب المحلي وذلك بسبب ازمة الكهرباء والنفط وكذلك عدم كفايتها من حيث طاقتها ونوعية انتاجها ويضاف الى كل ما ذكر نقص الكوادر اللازمة لأدارتها وتشغيلها مما كان يؤثر على نوعية الطحين المنتج.
ان المخابز والافران كانت موجودة ضمن الشركة العامة لتصنيع الحبوب وقد تم الغائها بسبب عدم توفر الكميات الضرورية وبالنوعية الجيدة بعد تطبيق نظام البطاقة وتوزيع الطحين على والمواطنين عن طريق لوكلاء

4- من المشاكل الأخرى التي واجهت الدولة في تلك الفترة صعوبة السيطرة على الوكلاء ومتعهدي النقل والمخازن والمطاحن وسايلوات الحبوب.

5- مشكلة اعتماد هوية الأحوال المدنية وانتشار التكرار والتزوير والتلاعب لحين السيطرة عليها بواسطة الحاسبة المركزية (موسى المجلد الثامن، العدد الرابع،2010).

6- مشكلة الهدر والتبذير في الكميات المستهلكة من المواد الغذائية وبالأخص الطحين والرز، (الرواي ، 2007 : 19) .إذ يقوم عدد غير قليل من سائقي الشاحنات اثناء نقل المواد الغذائية من الميناء الى المخازن يستغلون للسمحات الممنوحة لهم بنسب معينة من التطاير ويعتبرونه حق لهم يقومون بإفراغه قبل وصولهم الى المخازن، اما بالنسبة للفرد العراقي يهدر ما يصل الى (24) كغم يوميا من الطحين أي نسبة 8% من الكمية المخصصة للفرد الواحد سنويا اذ تقوم العوائل ببيع الطحين الذي يكلف الدولة (40000) دينار للكيس زنة (50كغم) بسعر لا يتجاوز(10000) دينار.(مشكور واخرون، 2014 :96).

المطلب الثاني / مراحل تقليص مفردات البطاقة التموينية بعد 2003

أولا:- نظام التموين بين البقاء والالغاء :

إن الدولة كان لها دور كبير في قيادة وتوجيه الاقتصاد العراقي خاصة في ظل ضعف إمكانيات القطاع الخاص وعدم قدرته على الاستثمار في المشاريع الكبيرة بالإضافة الى عدم كفاءته ولكن هذا الحال لم يستمر طويلا بعد الحرب في عام 2003 وما رافق الحرب من تدمير للبنى التحتية للبلد وتردي الأوضاع الأمنية وما لحق به من مشاكل اقتصادية واجتماعية قد الحقت اضرارا كبيرة في جميع القطاعات الحيوية في العراق وقد ظل المواطن العراق يرى ان الدولة هي السوق وهي مؤسسة الانفاق التي يعتمد عليها الفرد لتزويده باحتياجاته الضرورية ،لذلك بعد انتهاء الحرب بدأت تظهر أصوات تطالب بأجراء إصلاحات لنظام البطاقة التموينية او الغائها والتوجه نحو اتباع نظام السوق حيث بدا للوهلة الأولى ان سبب وجودها قد انتفى وان الأوان لإلغائها وكذلك الكلفة العالية لاستيراد مفردات البطاقة هي السبب في تعالي أصوات مطالبة في الغائها وان هذه الكلفة العالية لنظام البطاقة التموينية قد حدت من المخصصات التعليم والصحة فضلا عن الوضع الأمني والعمليات الإرهابية قد جعلت نظام التوزيع يواجه مشاكل لوجستية تتمثل بتعرض شاحنات وزارة التجارة الى عمليات إرهابية ونهب وسلب ،وكذلك الاستيلاء على بعض مخازن وزارة التجارة للمواد الغذائية ومصادرات كميات كبيرة منها ، ان تطبيق نظام البطاقة التموينية حسب وجهة نظرهم قد احدث تشوهات في بنية السوق الغذائية فأن مفردات البطاقة يوجد فيها فائض من جانب العرض وهذا أدى الى انخفاض أسعارها الى ماضون أسعار الكلفة. وهذا بدورة قد أدى الى تدهور انتاجها على المستوى المحلي، اما بالنسبة لجانب الطلب أدت البطاقة الى انخفاض الطلب على السلع الغذائية المنتجة محليا. وهذا ما جعل الفلاحين يعزفون عن الزراعة وأدى الى خروج الكثير من الأراضي الزراعية من الإنتاج. وسنتطرق في هذا المبحث على الأسس الدستورية للدعم الحكومي وموقف الحكومة من البطاقة التموينية وكيف بدأت تنخفض مفردات البطاقة بس تقليل المخصصات المالية لها الخاصة.

1- تحليل البطاقة التموينية من 2003-2017:

إن الاحداث التي حصلت في العام 2003 هي حلقة الفصل في نظام التموين العراقي لأن بعد تلك الاحداث بدأت تتعالى الأصوات المطالبة بإصلاح نظام التموين وخاصة في ظل الغاء مذكرة النفط مقابل الغذاء وحرية الاستيراد والتصدير بالإضافة الى شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المطالبة بإلغاء الدعم الحكومي وخاصة دعم السلعة الأساسية لأن أسعارها اقل من كلفتها الحقيقية مما يؤدي الى اختلال في سوق المواد الغذائية وقد اقترح الصندوق الإلغاء السريع للبطاقة التموينية ولكن بسبب التخوف من ردود فعل الناس خاصة ان الطبقة الفقيرة والمتوسطة تعتمد على مفردات البطاقة بشكل أساسي من اجل معيشتها.

قامت الدولة بالعمل على تقليل المخصصات الانفاقية للبطاقة التموينية في الموازنة العامة وبدأ العمل في هذه الالية في عام 2010 وبذلك تم تقليص مفردات البطاقة بصورة تدريجية خاصة في ظل الضغوط الدولية على العراق بسبب تراكم القروض الخارجية وفوائدها ومن الجداول التالية سنلاحظ الية تقليص مفردات البطاقة من 2003 ولغاية 2017 .

الجدول (5) مفردات البطاقة التموينية في العراق للسنوات 2003-2005

المادة	الكميات 2003	الأسعار$2003	الكميات 2004	الأسعار$ 2004	الكميات 2005	الأسعار$ 2005
الطحين	1033499	237	1296505	243	1415000	232
الرز	302589	336	544233	339	720000	360
سكر	353447	-	395794	299	531272	367
شاي	22405	2083	57649	1250	36921	1500
غذاء أطفال	1513	-----	2884	----		-----
حليب أطفال	7622	-	18240	2733	22500	3452
حليب كبار	51727	0	71368	3096	85000	3067
سمن نباتي	207819	654	478146	726	96000	707
زيت سائل	____	-----	------	----	155000	1034
مساحيق	48869	556	130849	685	75000	887
صوابين	26242	912	73706	773	35000	980
حمص	19499	498	28982			
عدس	15922	441	43898		90545	
فاصوليا	32574	605	57230		5500	
ملح	21005	-----	15150	----		----

المصدر: وزارة التجارة –الشركة العامة للمواد الغذائية ، قسم التخطيط والمتابعة .

أن اهم ما يلاحظ من جدول (5) ان في عام 2003 هناك العديد من المفردات رغم استيرادها وتواجدتها في بيانات وزارة التجارة لكن اغلب المحافظات لم تستلم البقوليات او المنظفات او حليب الأطفال والشاي ويعود ذلك لأسباب عديدة من أهمها عمليات السلب والنهب وحرق الوزارات والوضع الأمني غير المستقر لعامة البلد ولكنها كخزين او كميات مستوردة فهي موجودة ضمن عقود العراق ضمن مذكرة التفاهم وبعد الحرب أيضا كان لدى البلد خزين استراتيجي من المواد الغذائية جعلت البلد يمر من ازمة الحرب بأقل اضرار ممكنة حيث بلغ اجمالي المفردات المستوردة للأفراد حوالي (782402 طن) وبأجمالي معدل للطن الواحد (610144 دولار) على الرغم من ان هناك مواد مثل السكر وحليب الأطفال وحليب الكبار أسعارها غير موجودة بسبب عمليات السلب والنهب وحرق الوزارات جعلت من البيانات المتوفرة غير دقيقة لجميع مفردات البطاقة وقد بلغ عدد السكان 26340 مليون نسمة وان كميات المواد الغذائية المستوردة في عام 2004 اعلى بكثير من كمية المواد الغذائية المستوردة في عام 2003 إذ بلغ اجمالي المستورد لمفردات البطاقة التموينية حوالي (1445264 مليون طن) وبأجمالي معدل سعري حوالي (9562)دولار هو اقل بكثير من سعر 2003 ربما بسبب انخفاض مستويات التضخم والاهم هناك الكثير من المفردات أسعارها غير متوفرة وقد انخفضت الكميات المستوردة في عام 2005 الى حوالي (1132738) مليون طن وبأجمالي سعر (11994) وخلال هذه السنة استوردت الحكومة الزيت النباتي بالإضافة الى السمن النباتي ان انخفاض الكميات المستوردة (232) في هذه الفترة لان بدأت خلال هذه السنة بضرورة اصلاح نظام التموين وإلغاء البطاقة وكذلك نلاحظ ان في عام 2005 بلغ عدد السكان (27962)مليون نسمة وهو اكثر بقليل من عدد السكان البالغ في عام 2004 حوالي (27139)مليون نسمة.

الجدول (6) مفردات البطاقة التموينية في العراق للمدة 2006-2008

المادة	الكميات 2006	الأسعار$ 2006	الكميات 2007	الأسعار$ 2007	الكميات 2008	الأسعار$ 2008
الطحين	2350000	204	2550000	459	2545000	414
الرز	1035000	355	725000	283	615000	619
سكر	832437	535	770586	479	806141	575
شاي	73239	1803	59415	2026	12400	2940
حليب أطفال		-	9843	6075	10000	6450
حليب كبار	61313	3024	14049	3362	139850	6596
سمن نباتي	254681	722	42253	608	758058	1975
زيت سائل	326951	1125	85941	1124	515220	2910
مساحيق	221265	1013	102841	979		
صوابين	53673	1039			65000	1900
حمص	26769	656	3000		12500	1000
عدس	137000	660		645	7373	2200
فاصوليا	21500	735				1000

المصدر: وزارة التجارة العراقية، الشركة العامة للمواد الغذائية، قسم التخطيط والمتابعة .

يظهر في جدول (6) أن في عام 2006 تم تطبيق محدود لنظام التموين النقدي ليشمل ثلاث محافظات هي دهوك وأجزاء من محافظة صلاح الدين في ظل احتفاظ الاسر بحق الاختيار ما بين استمرار الحصول على المواد الغذائية او استلام البديل النقدي (كاظم ، كاظم ،14) . قد ازداد عدد السكان بما يقارب المليون والنصف عن السنة السابقة حيث بلغ عدد السكان (28810) مليون نسمة بالإضافة الى زيادة صادرات العراق من النفط وبذلك زادة حاجة البلد من المواد الغذائية وارتفع اجمالي المواد الغذائية المستوردة لتغطية مفردات البطاقة بحوالي (2008828) طن بأجمالي سعر (11330) دولار وكما يلاحظ من الجدول ان الدولة في هذا العام تقريبا قامت بتوفير جميع مفردات البطاقة التموينية ماعدا حليب الأطفال وقد تم الغاء استيراد غذاء الأطفال بصورة كلية خلال هذه السنوات ويلاحظ ارتفاع كبير في استيراد السكر عن كمياته في السنوات السابقة اما في عام 2007 وذلك لان البنك الدولي قد طلب تقليص عدد المواد التي توزع خلال البطاقة التموينية بالتزامن مع زيادة كميات الموزعة من المواد الأخرى ، فقد ارتفعت الكميات المستوردة لحوالي (2326542)مليون طن من المواد الغذائية في ظل زيادة السكان الى (29682)مليون نسمة وبمعدل(26728) دولار ، في عام 2007 بدأت بعض المواد لا توزع تطبيقا لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين اذ اشترط حذف المواد رخيصة الثمن التي لا تخفض بشكل حاد القدرة الشرائية للأفراد.

يلاحظ ايضا التذبذب في كميات المواد الغذائية حيث هناك مفردات انخفضت كمياتها بصورة ملحوظة عن السنة السابقة مثل البقوليات والشاي وعدم توفير مساحيق التنظيف لكن تم استيراد كميات كبيرة من الصوابين حوالي (65000) ويلاحظ عدم توفر كميات الفاصوليا في الجد

نستنتج من الجدول السابق ان خلال الثلاث سنوات تقريبا تم توفير اغلب مفردات البطاقة وبكميات كبيرة مقارنة مع السنوات اللاحقة وكذلك ارتفاع الأسعار في عام 2008 وذلك بسبب زيادة معدلات التضخم الدولية وارتفاع الأسعار عالميا، (حسن، 2010 : 74) . يلاحظ أيضا إن بعض المفردات بدأت تلغى مثل غذاء الأطفال وكذلك حليب الكبار والملح الذي بدأ تقل كمياته بين سنة وأخرى وكذلك الحال بالنسبة للبقوليات وهذا بداية لإلغاء بعض المفردات في السنوات اللاحقة كما سنلاحظ في الجدول القادم للفترة من (2009-2011)

الجدول (7) مفردات البطاقة التموينية في العراق للمدة 2009-2011

المادة	الكميات 2009	الأسعار$2009	الكميات 2010	الأســـعار$ 2010	الكميات 2011	الأســـعار$ 2011
الطحين	3150000	247	1446965	293	3094450	419
الرز	965000	522	1065876	493	865257	625
سكر	100000	535	182452	729	878884	855
شاي	27400	1803				
حليب أطفال		-	9843	5405	6581	6132
حليب كبار	10000	3024	16712	4349		
سمن نباتي	8400	722	32217	1330	73936	1490
زيت سائل	10000	1125	25977	1906	326894	1840
مساحيق	16000	1013				
صوابين	2000	1039				
حمص	33000	656				
عدس	32000	660	9878	1275		
فاصوليا	28000	735	1947	1100		

المصدر: وزارة التجارة ، الشركة العامة للمواد الغذائية، قسم الاستيراد.

يلاحظ من الجدول انخفاض الكميات المستوردة بصورة كبيرة عن السنوات السابقة الى حوالي (266800) طن وبمعدل سعر (11312) دولار رغم زيادة عدد السكان (32105) مليون نسمة يعود السبب الى قيام الحكومة بأجراء تعديلات جذرية طبقا لما جاء في الموازنة الاتحادية لعام 2009 (المادة-34-أ-) ((على وزير التجارة اعداد خطة خلال خمسين يوما من تاريخ إقرار الموازنة العامة الاتحادية والمصادقة عليها يتم بموجبها توجيه تخصيصات البطاقة التموينية الى الطبقات الأكثر حاجة وعدم منحها الى المواطنين الذين يزيد دخلهم الشهري عن المليون ونصف المليون دينار عراقي سواءاً من منتسبي الدولة او منتسبي القطاع الخاص وأصحاب المهن والتجار والصناعيين وغيرهم.)) ولم ينفذ هذا القرار الا في موازنة 2010.

في عام 2010 تم تقليص المفردات الى خمس مواد مع زيادة كمياتها بلغ عدد السكان (32481) مليون نسمة وقد حصلت زيادة بالسكان بنسبة قليلة مما ادى الى ارتفاع استيراد بعض المفردات الى حوالي (279017) طن وبمعدل سعري للطن الواحد لمجموع المفردات (16094) واهم ما يجب ان يشار اليه في هذه السنة الغاء الشاي والحمص ومساحيق التنظيف والصوابين من البطاقة التموينية وفي عام 2011 استمر تقليص مفردات البطاقة ليشمل جميع البقوليات وحليب الكبار والشاي رغم زيادة عدد السكان الى(33330)مليون نسمة وقد الغت الدولة في هذه السنة حصة الافراد الموظفين والتي تبلغ رواتبهم 1,5 مليون دينار وعدم شمولهم في نظام التموين وطبقا للمسوحات فخلال (2010 -2011) فأن حوالي 80% من الاسر استلمت مادة واحدة على الأقل من مفردات البطاقة التموينية في حين استلام 65% من الاسر مادتين على الأقل و 25% فقط استلمت ما لا يقل عن ثلاثة مواد وفيما تلقى 5% من الاسر مفردات البطاقة كاملة وهذا يؤشر لحجم المشكلات التي بات نظام التموين منها (كاظم، كاظم، 14).

الجدول (8) مفردات البطاقة التموينية في العراق للمدة 2012-2014

المادة	الكميات 2012	الأســـعار$ 2012	الكميات 2013	الأســـعار$ 2013	الكميات 2014	الأســـعار$ 2014
الطحين	2681428	362	1801654	367	1421769	343
الرز	1225224	667	1088513	746	863090	685
سكر	600178	744	186521	3851	624359	559
زيت سائل	375064	1718	25977	1700	77336	1277
عدس	8852	907	15492	1232		

المصدر: وزارة التجارة ، شركة العامة للمواد الغذائية ، قسم الاستيراد .

لـم تلتـزم الدولـة فـي عـام 2012 بشـأن تفعيـل مبـدأ المشـمولين بالبطاقـة التموينيـة واقتصـاره علـى المستحقين فعلا، وقد قامت الدولة بتبني قرار جديد خلال نفس العام بتحويل التوزيع على المحافظات. إذ يلاحظ ان كل ما تبقى من مفردات البطاقة هي السكر والزيت والعدس وبأجمالي كميات (984094) طن وبأجمالي سعر (3369) دولار وقد انخفضت الكميات بصورة كبيرة عن السنة السابقة الى (227990) طن وبمعدل سعر (6783)، اما في عام 2014 ولغاية عام 2017 قد تم تقليص المفردات الى سكر وزيت فقط وقد وصل اجمالي المستورد من السلعتين الى حوالي (701695) طن وبمعدل سعر للمجموع السلعتين (1836) دولار للطن الواحد

الجدول (9) مفردات البطاقة التموينية في العراق للمدة 2015-2017

المادة	الكميات 2015	الأسعار$ 2015	الكميات 2016	الأسعار$ 2016	الكميات 2017	الأسعار$ 2017
الطحين	353885	298	152500	242	257206	299
الرز	696351	732	366061	467	307546	556
سكر	332562	501	635108	619	556028	541
زيت سائل	156026	1154	85941	1120	203650	1081

المصدر: وزارة التجارة ، الشركة العامة للمواد الغذائية ، قسم الاستيراد .

اجمالي المستورد في 2015 من السكر والزيت (488588) طن وهو على من الذي اجمالي ما تم استيراده في 2014 وبأجمالي سعر (1655) دولار، وفي عام 2016 حوالي (721049) وبأجمالي معدل سعر للطن الواحد من مجموع السلع (1739) دولار وهو كمية مرتفعة قليلا عن السنة السابقة وقد ازدادت الكمية المستوردة في عام 2017(759678) طن وبمعدل سعر (1622).

نلاحظ من عام 2010 الى 2017 تقليص المفردات بصورة واضحة وان النقص الحاصل في مفردات البطاقة يقوم بتوفيرها القطاع الخاص وتجار المواد الغذائية في السوق السلعي لان المواد الغذائية مرونتها منخفضة والفرد غير قادر عن الاستغناء عنها وحتى المفردات التي توزعها الدولة جزء كبير منها انتاج محلي وخاصة الزيوت وذلك من اجل تشجيع الإنتاج المحلي وجعل الاقتصاد العراقي اقتصاد سوق والنهوض بالقطاع الخاص حسب شروط صندوق النقد الدولي ولكن هذا الدعم للقطاع تم وفق سياسة تتخللها الكثير من الأخطاء فكيف تقوم بدعم القطاع الخاص على حساب رفاهية الفرد خاصة في ظل وجود طبقة فقيرة بالإضافة الى ما أنتجته الوضع الأمني الغير مستقر في العراق والإرهاب من زيادة عدد المهجرين والارامل والايتام والذين يعتمدون بصورة رئيسية على البطاقة التموينية الي تمثل الحد ادنى من مستوى معيشة الافراد ،بالإضافة الى انه كيف يتم النهوض في الاقتصاد والناتج المحلي في ظل حرية التجارة والحدود المفتوحة لجميع السلع ذات الجودة العالية واسعارها المنخفضة مقارنة مع الناتج المحلي الذي تكاليف إنتاجه مرتفعة ورفع الدعم الحكومي الذي كان الأقل يقدم الدعم للقطاع الزراعي والنهوض بحيث يصبح قادر على منافسة السلع الأجنبية ان الاقتصاد العراق مازال يحتاج الى هيكلة كل قطاعاته لكي يصبح اقتصاد قادر على اتباع نظام السوق . أن اهم ما يلاحظ في جداول بيانات السلع المستوردة من قبل وزارة التجارة بعد عام2003 أن اغلب المفردات المواطنين لم يستلموها ،وقد أوضحت وزارة التجارة بأن هذه الكميات قد دخلت الشاحنات المحملة بها الى العراق ولكنها تعرضت لسلب والنهب وأن اغلب مخازن الوزارة قد تعرضت للحرق بما فيها من خزين من تلك المواد فضلا عن الفساد المالي والإداري الذي استشرى في عامة اركان الدولة وبخاصة وزارة التجارة ،وأن توفر جزء من تلك المفردات فقد تم توزيعها حسب الرقعة الجغرافية للمحافظات التي فيها المواطنين اكثر حاجة لتلك المفردات من غيرها. وبعد هذه السلسلة من الإخفاقات تدخل صندوق النقد الدولي مطالبا بألغاء نظام التموين باعتباره نظام تأثيره سلبي على نشاط القطاع الخاص فضلا عن استنزافه لموازنة الدولة.

أن الاقتصاد غير قادر على النهوض في ظل زيادة الاستيرادات التي أدت الى زيادة الفجوة بين الصادرات والواردات بسبب عدم قدرة القطاع الخاص المحلي على تلبية حاجة السوق من المواد الغذائية وان زيادة الاستيرادات تعني خروج العملة الصعبة الى الخارج وهذا يؤدي الى ضعف في الاقتصاد وزيادة عمق الفجوة، لكن لو وجهت الاستيرادات نحو استيراد الآلات والمكننة والاسمدة والبذور المحسنة لنهوض في القطاع الزراعي والصناعي وزيادة الرسوم الكركمية على الاستيرادات من المواد الغذائية حتى يصبح القطاع الزراعي قادر على تلبية حاجة السوق المحلي. الدعم الحكومي واسسه الدستورية وتأثيره في الموازنة العامة.

ثالثا:-الأسس الدستورية للدعم الحكومي وأثر البطاقة على الموازنة العامة

1-الاسس الدستورية للدعم الحكومي:

تضمن الفصل الأول من الباب الثاني للدستور عدد من المواد الدستورية ولكن الأكثر أهمية هي المادة 30 التي تمثل صلب موضوع بحثنا والتي تنص على ما يلي المادة (30)

أ. ان تكفل الدولة للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة – الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش حياة حرة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم.

ب. تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة والمرض او العجز عن العمل او التشرد او اليتم او البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم، وينظم ذلك بقانون.

2-اثر البطاقة على التموينية على الموازنة العامة:

البطاقة التموينية من جانب الانفاق تعتبر عبأ على الموازنة العامة رغم انخفاض مخصصاتها الى (6000) مليار دينار وفي عام 2009 قامت وزارة التجارة الى توجيه تخصيصات البطاقة الى طبقات المجتمع الأكثر حاجة اليها والذين لا يزيد دخلهم الشهري عن المليون ونصف دينار ولم ينفذ هذا القرار الا في موازنة السنة اللاحقة مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذا القرار يشمل أيضا العاملين بالقطاع الخاص والتجار والصناعيين وغيرهم.

إن عدد المشمولين بهذا القرار لا يزيد عن 60 ألف موظف ولو تم توسيع الشمول ليشمل اسر أولئك الموظفين فأن العدد سيكون 270-300. ألف نسمة فقط، وبالنسبة لبقية الافراد المشمولين بنظام التموين فأن الدولة تقوم بدفع البديل النقدي لهم ويتم ذلك على أساس احتساب قيمة اجمالي المواد الغذائية الموجودة ضمن البطاقة التموينية وتوزع المبالغ على المواطنين من خلال مصارف القطاع الخاص والقطاع العام.

وقد تم أيضا تخصيص مبلغ إضافي بمقدار 50% من المبلغ المخصص للعوائل المشمولة بالحصة التموينية وذلك من اجل سد النفقات الإدارية وهامش الربح للوكلاء وتوفير مفردات البطاقة للمواطنين بأسعار الكلفة ويدخل القطاع الخاص منافسا للوزارة وتحت رقابتها بتوفير بقية مفردات البطاقة وقد تم تطبيقه في 2011 لكن وزارة التجارة لم تفلح في انجاز هذه العملية لأنها لم تستطيع تقدير عدد العاملين بالقطاع الخاص او اجمالي الرواتب التي يستلموها بالإضافة الى صعوبات لوجستية أخرى. لم يخفف العبء بصورة ملحوظة ويعود السبب الى ضألة عدد المشمولين بهذا القرار قد لا يزيد عن 60 الف موظف في حين عدد السكان يبلغ 32 مليون نسمة وأن انخفاض مفردات لبطاقة التموينية لتصبح 5 مواد هو السبب في انخفاض التخصيصات المالية المعتمدة للبطاقة التموينية في الموازنة الاتحادية لعام 2010وليس السبب حجب البطاقة التموينية عن الموظفين الذين تزيد رواتبهم عن 1,5 مليون دينار. (كاظم، كاظم، 16-17، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية).

الجدول (8) مخصصات البطاقة التموينية في الموازنة العامة للمدة 2004-2017

السنوات	مبالغ الدعم للبطاقة التموينية /مليار د.ع
2004	6000
2005	6000
2006	4500
2007	3900
2008	6985
2009	4200
2010	3500
2011	3500
2012	400
2013	4916
2014	لا يوجد
2015	2500
2016	2470
2017	1693

المصدر: وزارة المالية ، الموازنة العامة الاتحادية لسنوات 2004-2017

الشكل (1) مخصصات البطاقة التموينية في العراق للمدة 2004-2017

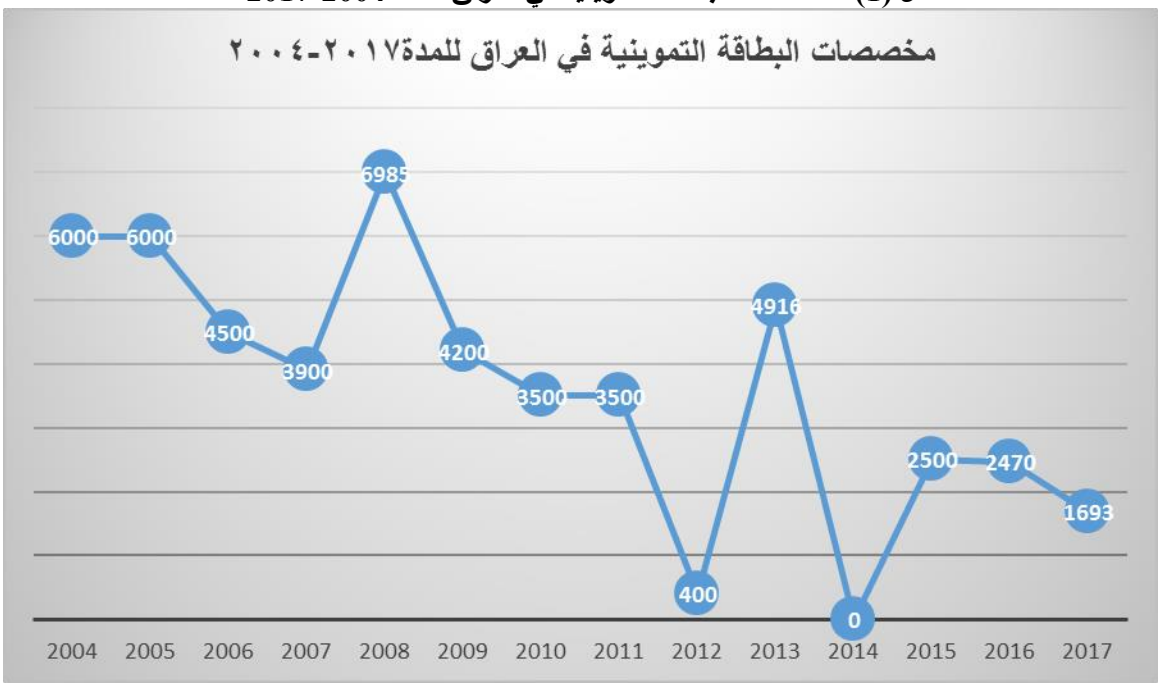

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (15) .

الاستنتاجات :

1-ان البطاقة التموينية في فترة التسعينات تميزت بالتنوع في مفرداتها ووفرت للمواطن بكميات كبيرة.
2-كان للقطاع الزراعي دور كبير في توفير مفردات البطاقة التموينية قبل توقيع مذكرة التفاهم أذ وصلت نسبة مساهمته لـ50% .
3-عانى نظام التموين من الكثير من المشكلات والمعرقلات مما اثرت سلبا على نظام التموين قبل وبعد عام 2003.
4-بعد العام 2003 سعت الحكومة الى اصلاح نظام التموين عن طريق طرح جملة من البدائل لحين الوصول الى مرحلة الإلغاء لهذا النظام.
5-قامت الدولة بتخفيض مخصصات البطاقة في الموازنة العامة مما أدى الى انخفاض كميات بعض المفردات وإلغاء البعض الاخر بصورة نهائية.وحرمان كل مواطن يستلم راتب 1,5 مليون دينار من مفردات البطاقة التموينية.
6-أصبحت التجارة الخارجية تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد في ظل زيادة الاستيرادات بنسب كبيرة مع انخفاض كبير بالصادرات.
7- شبكة الحماية الاجتماعية غير قادرة على سد النقص الحاصل في البطاقة التموينية.
8-تخفيض مخصصات البطاقة التموينية في الموازنة العامة أدى الى استيراد مواد غذائية ذات نوعية رديئة وتوزع كل ثلاثة اشهر او اكثر بسبب عدم وجود خزين استراتيجي لدى وزارة التجارة .

ثانيا: التوصيات

1-تطوير نظام التموين وربطة ببقية الوزارات عن طريق نظام مركزي للمعلومات لكي تزود وزارة التجارة بكافة البيانات الخاصة بالمواطنين لمنع الفساد المالي والإداري.
2-تطوير شبكة الحماية الاجتماعية للمحافظة على الحد الأدنى من مستوى المعيشة فيما لو تم الغاء البطاقة التموينية مع إمكانية تحديد أسعار المواد الغذائية الضرورية في الأسواق من قبل الحكومة والسيطرة على أسعارها كأجراء حكومي يسبق عملية الغاء البطاقة التموينية..
3-تقديم دعم اكبر للقطاع الخاص لكي يصبح مستقبلا قادراً عتى تزويد وزارة التجارة بجميع مفردات البطاقة التموينية.
4-محاولة الموازنة بين مخصصات البطاقة التموينية وحجم السكان في البلد واحتياجاتهم المتزايدة من هذه المفردات.

المصادر:

1- كاظم ، كامل علاوي . كاظم ، حسن لطيف ، الفقر ونظام البطاقة التموينية دراسة تحليلية قياسية، جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد.
2- الشمري، رضا عبد الله (2010) التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، العدد2.
3- مشكور ، سعود جابر . رشم ، محمد حسن . الحسني . كمال (2014) نموذج مقترح لتحسين نظام التموين الغذائي في العراق دراسة ميدانية البطاقة التموينية ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد الثالث، العدد السابع .
4 - حسن، فاضل موسى (2010) الأمن الغذائي مع أشاره خاصة للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن ،العدد4.
5- الراوي ، احمد عمر(2007) مستقبل القطاع الزراعي في ضوء المتغيرات الجديدة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد الثالث عشر.
6- رشم ، محمد حسن (1999) تحليل بعض الاثار الاقتصادية لسياسة دعم الأسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق للمدة من 1974 – 1996 ، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد.
7- وزارة التجارة ، الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ، قسم التسويق
8- وزارة التجارة ، الشركة العامة لتجارة الحبوب ، قسم التخطيط والمتابعة
9- وزارة التجارة، الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ، قسم الاستيراد .
10- وزارة التخطيط (2013) تقرير صندوق النقد الدولي إدارة المعونات الدولية الدروس المستقتة ومتطلبات الإصلاح في العراق ، قسم إدارة المعونات الدولية.
11- لجنة الاستهداف للبطاقة التموينية ، تعديل الاستهداف للبطاقة التموينية ، اصلاح نظام البطاقة التموينية.
12- وزارة التخطيط ، قسم الإحصاء والمعلوماتية .

A realistic vision of the ration card system in Iraq for the duration (1997-2003) and (2017-2003)

Abstract:

The researcher shed light on a diet in Iraq before 2003 became in this period. And how the ration card has a variety of vocabulary and cover the need of the population of commodities and have a key role in saving Iraq from a real crisis in the period of economic siege, especially in light of the State's direction to support the agricultural sector, which in that period able to fill half of the market needs of food the basic. As well as providing strategic storage at the Ministry of Commerce enough for six months But after the events of 2003 and the crises that hit the country and the unstable security situation began to rise voices calling for reform of the ration card system as a system that is a burden on the public budget. The ration card has been reduced in previous years in accordance with the requirements of the International Monetary Fund, the abolition of government support, but in stages without taking into account the level of per capita income and the reality of productive estates in Iraq, in general, there are many factors affected the system of catering in Iraq, The ration card in 2004 and until 2017 of the most influential factors on the ration card As a result, many of its items were finally canceled and the quantities of each other were reduced. If the abolition of the system of supply, the state is developing the social protection system to contain the poor classes in Iraq, which was based mainly on the livelihood of the ration card

Keywords / ration card items in Iraq / Government support